قـوة الإنسـانيـة
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٨ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف

AR
CD/19/21
الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

مجلس مندوبي
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
8 ديسمبر 2019

اعتماد الإطار الاستراتيجي لإشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

تقرير مرحلي

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
بالتشاور مع الجمعيات الوطنية ومع الموظفين والمتطوعين ذوي الإعاقة

جنيف في سبتمبر 2019

موجز

يمثل المعوّقون حوالي 15 في المائة من سكان العالم، وغالباً ما يواجهون حواجز متنوعة تؤثر سلباً على إمكانية استفادتهم من الخدمات. ويتضررون بصورة غير متناسبة خلال النزاعات والكوارث ويعود ذلك جزئيا إلى الحواجز القائمة، وهم أكثر تعرضا لخطر العنف أو سوء المعاملة من عامة السكان.

واعتمد مجلس المندوبين في عام 2015 قرارا بشأن الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوّقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الإطار الاستراتيجي) للفترة 2015-2019. ويستند هذا التقرير النهائي عن القرار إلى التقرير المرحلي لمنتصف المدة المُعتمد في عام 2017، ويقدم لمحة عن الوضع الراهن لتنفيذ الإطار الاستراتيجي. والتوصيات والاستنتاجات مستقاة من تحليل فترة تنفيذ القرار 2015-2019. واستكملت ما مجموعه 24 جمعية وطنية الاستطلاع المتعلق بالقرار. وزاد عدد الإجابات الواردة بما يعادل 2.7 مرات مما كان في التقرير المرحلي لعام 2017 (9 جمعيات وطنية). غير أن 42 في المائة من المستجيبين أفادوا بأنه لا علم لهم بالإطار الاستراتيجي لإشراك المعوّقين في أنشطة الحركة أو لأنه لم يؤثر في منظمتهم.

وتظهر نتائج الاستقصاء أن 46 في المائة من المستجيبين (11 مستجيباً من أصل 24 مستجيباً) لديهم معلومات عن عدد الموظفين أو المتطوعين ذوي الإعاقة. وأفاد 29 في المائة فقط من المستجيبين (7 مستجيبين من أصل 24 مستجيباً) بإمكانية دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أكثر من نصف المباني الرئيسية في منظماتهم. وبرزت بعض الأمثلة الإيجابية على ممارسات الموارد البشرية التمكينية والشاملة في عدد قليل من الجمعيات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أقام 75 في المائة من المستجيبين (18 مستجيباً من أصل 24 مستجيباً) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) شراكات مع منظمات ذوي الإعاقة أو غيرها من المنظمات المعنية بالإعاقة، مع وجود بعض الأمثلة على النتائج الإيجابية الشاملة، ولا سيما في الجمعيات الوطنية.

وفي ما يتعلق بالبرامج والخدمات، أفاد 25 في المائة فقط من المستجيبين (6 مستجيبين من أصل 24 مستجيباً) أن أكثر من 50 في المائة من برامجهم تشمل ذوي الإعاقة. ويقدم أغلب المستجيبين خدمات تستهدف ذوي الإعاقة، في شكل دعم ومساعدة أساسا. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الدولية ومؤسسة *MoveAbility* التابعة لها (مؤسسة *MoveAbility*) تقدمان وتدعمان عملية إعادة التأهيل البدني في 48 بلداً. والأهم من ذلك أن الاتحاد الدولي من خلال برامجه بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء واللجنة الدولية من إطارها بشأن المساءلة أمام الأشخاص المتضررين أعدا نُهجاً متعددة الجوانب لتعميم إشراك ذوي الإعاقة في البرامج.

وزادت مشاركة جميع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) في أنشطة مناصرة إشراك ذوي الإعاقة وتشجيعه. وتجدر الإشارة إلى أن الفصل المخصص من تقرير الاتحاد الدولي عن الكوارث في العالم لعام 2018 عن مدى حرمان المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة من المساعدات الإنسانية. كما تجدر الإشارة إلى منشورات اللجنة الدولية بشأن حماية ذوي الإعاقة في سياقات النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى.

وأُجري مؤخرا استطلاع لموظفي ومتطوعي الحركة الذين عرّفوا أنفسهم بأنهم يعانون من إعاقة كي يفيدوا بتجربتهم المتعلقة بالاحتواء في منظمتهم. وكان الحاجزان الأكثر ذكراً هما: 1) المواقف السلبية تجاه ذوي الإعاقة في المجتمع المحلي وفي مكان العمل، و(2) عدم إمكانية الدخول إلى مكان العمل والمكاتب. وعندما سُئل المستجيبون تجاربهم بشأن الحواجز التي تعالجها منظمتهم، أشاروا إلى غياب التجهيزات المعقولة، وذكروا أيضاً إجراء القليل من تكييفات غير كافية، أو تلبية الاحتياجات في مكان العمل.

وختاما، تشير النتائج الواردة في هذا التقرير إلى أن نشر المعلومات عن إشراك ذوي الإعاقة والتوعية شهدا تحسناً إلى حد ما في العامين الماضيين. ومع ذلك، يستمر الغياب الكامل لتنفيذ ممارسات احتواء ذوي الإعاقة، ولا سيما في منظمات الحركة وفي تقديم الخدمات. وفي

ضوء هذا الأمر، يُوصى مجلس المندوبين، عقب اعتماد هذا التقرير- بأن يطلب مواصلة تقديم التقارير عملاً بالقرار خلال فترة السنوات الأربع المقبلة، من خلال تقديم تقارير المتابعة إلى مجلس المندوبين لعامي 2021 و2023.

1) مقدمة

يمثل المعوّقون حوالي 15 في المائة من سكان العالم[1]، وغالباً ما يواجهون حواجز متنوعة تؤثر سلباً على إمكانية حصولهم على الخدمات من قبيل التعليم والوظائف، مما يؤدي إلى زيادة الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، يتضرر المعوّقون بصورة غير متناسبة خلال النزاعات والكوارث، وهم معرضون لخطر أن يصبحوا ضحايا العنف أو سوء المعاملة بدرجة أكبر من عامة السكان. ويُشكل الافتقار إلى البيانات المتعلقة بالإعاقة، وخاصة البيانات المصنفة بحسب الإعاقة، أمراً مهماً ويؤدي إلى تفاقم تهميش ذوي الإعاقة.[2]

ولمكونات الحركة، وبصورة خاصة الجمعيات الوطنية، تاريخ طويل في تقديم عدد من الخدمات والبرامج ذات الصلة بذوي الإعاقة. غير أن التدابير المتخذة لا تكفي لضمان إمكانية أن يستفيد ذوي الإعاقة من البرامج والخدمات القائمة. وأقرت الحركة بأنه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة بما يتماشى مع المبادئ الأساسية، لا سيما مبدأ الإنسانية ومبدأ النزاهة.

واعتمد مجلس المندوبين في عام 2013 بالإجماع أول قرار عن موضوع *تعزيز إشراك ذوي الإعاقة في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر*. وشكل *الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوّقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر* الذي اعتمده مجلس المندوبين في عام 2015 في وقت لاحق مُحفزا لتكثيف الجهود المبذولة داخل الحركة بالاستناد إلى الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التي يرتكز عليها هذا التقرير:

- الهدف الاستراتيجي 1: تعتمد كل مكونات الحركة نهجاً قائماً على إشراك ذوي الإعاقة.
- الهدف الاستراتيجي 2: يتمتع المعوقون بفرص متساوية للاستفادة من الخدمات والبرامج التي تقدمها الحركة والتي تتيح اندماجهم ومشاركتهم الكاملة.
- الهدف الاستراتيجي 3: تسعى كل مكونات الحركة إلى تغيير العقليات والسلوك من أجل تشجيع احترام التنوع، بما في ذلك إشراك ذوي الإعاقة.

وعلى الصعيد العالمي، ازداد الاهتمام بإشراك ذوي الإعاقة في العمل الإنساني والإنمائي منذ اعتماد القرار، حسبما أظهره اعتماد *ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني* في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016، ووضع *المبادئ التوجيهية الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني*، ومؤتمر القمة العالمي للإعاقة لعام 2018، والتركيز على ذوي الإعاقة في تقرير الاتحاد الدولي عن الكوارث في العالم لعام 2018. وتشارك اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بنشاط في عدد من العمليات المشتركة بين الوكالات وتسهم في إبراز منظور الجمعيات الوطنية وتجربتها.

وللحركة إمكانية كبيرة في تحسين إشراك ذوي الإعاقة في خدماتها ودعم مطالب ذوي الإعاقة في هذه العمليات العالمية. وأنشأت الحركة في عام 2017 أول منصب لمستشار معني بإشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المستشار المعني بإشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة) بغية تنسيق عملية تنفيذ الإطار الاستراتيجي وقيادتها. وفي حين كان لزيادة التركيز على المبادرات التي تشمل ذوي الإعاقة ومشاركتهم نتائج إيجابية، ويجري استغلال هذه الإمكانية إلى حد ما، يمكن اتخاذ قدر أكبر بكثير من الإجراءات على النحو المبين في هذا التقرير.

---

[1] منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي حول الإعاقة، 2011.

[2] التقرير عن الكوارث في العالم لعام 2018 الصادر عن الاتحاد الدولي.

2) معلومات أساسية

هذا هو التقرير النهائي عن قرار مجلس المندوبين بشأن الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوّقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر للفترة 2015-2019. ويستند إلى تقرير منتصف المدة الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2017. ويقدم لمحة عن الوضع الراهن لتنفيذ الإطار الاستراتيجي. غير أن التوصيات والاستنتاجات مستمدة من تحليل مجمل لفترة تنفيذ القرار، أي 2015-2019.

وأعدّ هذا التقرير المستشار المعني بإشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة. وجُمعت البيانات من خلال فرق التباحث التابعة للاتحاد الدولي واللجنة الدولية المدعومة من المستشار المذكور، ومدخلات دوائر اللجنة الدولية، بما فيها مؤسسة *MoveAbilit* ، في التقرير النهائي عن إطار عمل اللجنة الدولية الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة (للفترة 2016-2018)، ودراسات الحالة، وإحدى الدراسات الاستقصائية التي تضم 11 سؤالاً موجهاً إلى الجمعيات الوطنية. ونُشر الاستبيان الموجه إلى الجمعيات الوطنية بواسطة الفريق العامل للحركة المعني بإشراك ذوي الإعاقة، والشبكة العالمية للنوع الاجتماعي والتنوع وغيرها من الشبكات وجهات الاتصال المعنية بالنوع الاجتماعي أو التنوع أو الإعاقة في الجمعيات الوطنية، وبواسطة المكاتب الإقليمية للاتحاد الدولي.

ويرد في القسم 3 موجز عن نتائج الاستطلاع الذي أجاب عنه ما مجموعه 24 جمعية وطنية: ينتمي 54 في المائة منها إلى منطقة أفريقيا و17 في المائة منها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و17 في المائة منها إلى منطقة أوروبا، و8 في المائة منها من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و4 في المائة منها من منطقة الأمريكيتين. وزادت الإجابات الواردة بما يعادل 2.7 مرات مما كان في التقرير المرحلي لعام 2017 (9 جمعيات وطنية). غير أن 42 في المائة من المستجيبين أفادوا بأنهم لا يعرفون الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوّقين في أنشطة الحركة أو أنه لم يؤثر في منظمتهم. وأفاد ستة وأربعون في المائة من المستجيبين أن الإطار الاستراتيجي أرشد عمل منظمتهم إلى حد ما أو بدرجة كبيرة. **وتشير هذه الإحصاءات إلى أن نشر المعلومات المتعلقة بإشراك ذوي الإعاقة تحسّن في العامين الماضيين، وذلك أساساً من خلال المستشار المعني بإشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة، والمنسقين المعنيين بمسائل الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء، والموظفين المعنيين بالنوع الاجتماعي والتنوع. غير أن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لا يزال غير كافٍ.** ويعيق العدد المحدود من الإجابات إجراء تحليل شامل عن مدى إشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة.

وأُجري استطلاع منفصل ثانٍ للموظفين والمتطوعين الذين عرفوا عن أنفسهم بأنهم يعانون من إعاقة. وطرح هذا الاستطلاع العام أسئلة عن مدى دعم منظمة المستجيب لأي متطلبات قد تكون متصلة بعاهتهم. وترد بيانات من هذا الاستطلاع في القسم 3-دال.

3) تحليل/ التقدم المحرز

ألف- الهدف الاستراتيجي 1: أن تعتمد كل مكونات الحركة نهجاً قائماً على إشراك ذوي الإعاقة.

الإجراء التمكيني 1-1: أن تعرف كل مكونات الحركة بشكل أفضل عدد الأشخاص ذوي الإعاقة وحالتهم في مختلف مجالات عملها.

أفادت إحدى عشرة جمعية وطنية من الجمعيات الوطنية الأربع والعشرين التي ردت على الاستطلاع بأن لديها إحصاءات عن عدد الموظفين و/أو المتطوعين ذوي الإعاقة. وتراوحت هذه الإحصاءات بين صفر و9 % من الموظفين وبين 1 و12 % من المتطوعين. ولم تكن المعلومات المتعلقة بمنهجية تحديد هوية ذوي الإعاقة متاحة، وخاصةً في ما يتعلق بالإعاقات غير المرئية. والأرجح أن تكون الأساليب المطبقة في مختلف المنظمات غير متسقة وأنه لا يمكن مقارنة البيانات بين الجمعيات الوطنية نتيجة لذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الدولي واللجنة الدولية لا يجمعان بيانات عن الموظفين ذوي الإعاقة.

ومع أن الاتحاد الدولي يشجع الجمعيات الوطنية في استخدام أسئلة فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة (فريق واشنطن) المقبولة والموثقة على نطاق واسع لجمع البيانات المصنفة بحسب نوع الإعاقة، بما في ذلك عدد الموظفين والمتطوعين ذوي الإعاقة،[3] لم تُطبق هذه

[3] انظر: IFRC Technical Note on Counting People Reached. September 2018

المنهجية بعد بصورة منتظمة في كل الحركة. وفي الفترة 2017-2018، طلب الاتحاد الدولي لأول مرة إلى الجمعيات الوطنية توفير معلومات من أجل قاعدة البيانات ونظام الإفادة في الاتحاد الدولي عمّا إذا كانت تجمع بيانات مصنفة بحسب الإعاقة وعمّا إذا كانت تستخدم أسئلة فريق واشنطن.[4] وتشير النتائج إلى أن 42 جمعية وطنية تصنف البيانات بحسب الإعاقة باستخدام مؤشر واحد على الأقل. غير أن 10 جمعيات وطنية منها فقط تستخدم أسئلة فريق واشنطن. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عما حققته الجمعيات الوطنية من نجاح في جمع البيانات المصنفة بحسب الإعاقة وما اعترضها من صعوبات في فصل مخصص لذلك في تقرير الاتحاد الدولي *نعتدّ بالجميع* لعام 2019.[5] ومن أجل دعم بناء قدرة منظمات الحركة لتمكينها من جمع البيانات المصنفة بحسب الإعاقة، عُقدت حلقة عمل مشتركة للحركة في عام 2018، بتوجيه وتدريب من فرع *منظمة الإنسانية والاحتواء* **Humanity & Inclusion** في المملكة المتحدة. ثم عُقدت ندوة شبكية للمتابعة في عام 2019.

الإجراء التمكيني 1-2: أن تسعى كل مكونات الحركة إلى تحديد وتذليل الحواجز المادية والحواجز المتعلقة بالاتصال والحواجز المؤسسية

طُلب إلى الجمعيات الوطنية تقييم مدى إمكانية دخول ذوي الإعاقة إلى مبانيها الرئيسية. فأجاب معظمها أن ذوي الإعاقة يمكنهم دخول بعض مبانيها الرئيسية. فذكرت 11 جمعية وطنية أنّ أكثر من 50 في المائة من المباني الرئيسية يمكن الدخول إليها في حين أوضحت سبع جمعيات وطنية أنّ أقل من 50 في المائة من المباني يمكن الدخول إليها. ولا توجد معلومات عن إمكانية الحصول على المعلومات والاتصالات، مثل المواقع الشبكية.

وفي عام 2018، انتقلت أمانة الاتحاد الدولي في جنيف إلى مبنى المقر الجديد حيث شكلت إمكانية دخول ذوي الإعاقة إليه أمراً محورياً في تصميمه. وسيتمكن المعوّقون من دخول المبنى الجديد للبعثة الإقليمية للجنة الدولية في نيروبي قيد التصميم حالياً. وأُجريت تعديلات طفيفة لتحسين إمكانية الدخول إلى مقر اللجنة الدولية في جنيف. ومع ذلك، تبقى أقسام كثيرة من المباني غير متاحة للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة.

وتدعم لجنة التنظيم المشتركة للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر مشروعاً من أجل تحسين دخول ذوي الإعاقة إلى أماكن انعقاد الجمعية العامة للاتحاد الدولي ومجلس المندوبين والمؤتمر الدولي ومشاركتهم الشاملة في هذه الفعاليات. وعند تقديم هذا التقرير، كان المشروع قيد التنفيذ، وجرى تكييف الموقع الشبكي المنقح[6] كي يتسنى الاطلاع عليه، وقُدمت خدمات إلى المندوبين المسجلين لتلبية أي من مستلزمات دخول ذوي الإعاقة إلى المباني.

الإجراء التمكيني 1-3: أن تعتمد كل مكونات الحركة سياسات وأنظمة وممارسات في مجال الموارد البشرية تشجع وتدعم بشكل فاعل إشراك ذوي الإعاقة كموظفين ومتطوعين وأعضاء

أفادت ثماني جمعيات وطنية (من أصل 24 جمعية وطنية)، كانت قد ردت على الاستطلاع، بإجراء تعديلات على إجراءات عمل الموارد البشرية لديها كي تكفل دعم توظيف معوّقين. وتشمل هذه التعديلات الإشارة في إعلان الوظيفة إلى تشجيع ذوي الإعاقة المؤهلين على الترشيح للوظيفة، والتمييز الإيجابي في عملية اختيار المرشحين المؤهلين بالتساوي، واعتماد وتنفيذ سياسة تكييف معقولة في مكان العمل. وتشمل بعض الأمثلة على الممارسات الجيدة في الجمعيات الوطنية ما يلي:

---

[4] أعد فريق واشنطن التابع للأمم المتحدة والمعني بإحصاءات الإعاقة مجموعة من الأسئلة وُضعت لتحديد هوية الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في الأنشطة الأساسية والعامة والمعرَّضين لخطر أكبر من الأشخاص الذين لا يعانون من صعوبات مثل المشاركة الاجتماعية المقيدة في بيئة غير مؤاتية.

[5] انظر: IFRC Everyone Counts Report 2019, http://data.ifrc.org/fdrs/report

[6] انظر: http://rcrcconference.org/

- يقيم مكتب الموارد البشرية لاستقدام المواهب التابع للصليب الأحمر الأمريكي شراكة مع Getting Hired،[7] وهو مجلس لتوظيف ذوي الإعاقة، ومع شركاء آخرين بهدف المساعدة على تكوين قوى عاملة مؤلفة من معوّقين.
- يطالب الصليب الأحمر الفرنسي من جميع مديري التوظيف نشر عروض عمل على موقع شبكي محدد لمنظمة معنية بالإعاقة[8] (بالإضافة إلى وظائف أخرى) حتى يتسنى للمعوّقين الاطلاع على كافة إعلانات الوظائف.
- يقيم الصليب الأحمر الأسترالي علاقات مع دوائر توظيف ذوي الإعاقة ومديري الملفات لدعم توظيف ذوي الإعاقة في مناصب العمل والتطوع على حد سواء، إلى جانب سياسته بشأن التكييفات المعقولة.

ومع أن بعض بعثات اللجنة الدولية تشجع ذوي الإعاقة على الترشيح للوظائف المحلية المعلن عنها، لم يقم الاتحاد الدولي واللجنة الدولية بإجراء تعديلات على سياسات الموارد البشرية التي تدعم بيئة عمل مؤاتية للموظفين ذوي الإعاقة.

الإجراء التمكيني 1-4: أن تقيم كل مكونات الحركة شراكات مع منظمات ذوي الإعاقة وغيرها من منظمات المجتمع المدني المعنية

أفادت أغلبية الجمعيات الوطنية (18 جمعية وطنية من أصل 24 جمعية وطنية) التي ردت على الاستطلاع بالعمل مع منظمات محلية للمعوّقين و/أو منظمات متخصصة في إشراك ذوي الإعاقة. وتشمل المنظمات المعنية بحقوق ذوي الإعاقة والمناصرة، والمنظمات التي تقدم الخدمات إلى ذوي الإعاقة، والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالإعاقة. ومن الواضح وجود إشارة إيجابية إلى الاهتمام بالتقاطع في الشراكات مع المنظمات أو الشبكات المعنية بالنساء المعوّقات والمنظمات التي تدافع عن حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

وأحد الأمثلة الإيجابية هو شراكة جمعية الصليب الأحمر الكيني مع الإرسالية المسيحية للمكفوفين في كينيا. وأدى هذا التعاون إلى تغييرات مؤسسية وبرنامجية، بما في ذلك إعداد إرشادات لتنفيذ السياسة المتعلقة بالإعاقة والاحتواء الاجتماعي، وإدخال تحسينات على أدوات التقييم والرصد من أجل تصنيف البيانات على أساس بطاقات تحديد هوية ذوي الإعاقة الصادرة عن الحكومة، وأنشطة التوعية المجتمعية من أجل التصدي للمواقف السلبية تجاه ذوي الإعاقة، وإجراء تحسينات في عملية وضع البرنامج عن طريق إشراك منظمات ذوي الإعاقة في تقييم الاحتياجات وأنشطة الاستجابة والتدريب.

وعمل الاتحاد الدولي في عام 2018 مع الإرسالية المسيحية للمكفوفين على دعم اختبار أداتها العملية للتدريب الإنساني. كما عمل مع فرع منظمة الإنسانية والاحتواء **Humanity & Inclusion** في المملكة المتحدة من أجل تنظيم حلقة عمل عن البيانات المصنفة بحسب الإعاقة. وتعاون أيضاً مع التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة على إعداد برنامجه التدريبي المرحلي في مجال العمل الإنساني الذي يهدف إلى بناء قدرات المنظمات المعنية بذوي الإعاقة على المشاركة والمناصرة لدى الجهات الفاعلة الإنسانية. وفي ظل شراكة الاتحاد الدولي مع الألعاب الأولمبية الخاصة (للمعوّقين)، نظمت الجمعيات الوطنية 14 دورة تدريبية في مجال الإسعافات الأولية في 11 بلداً، مما أدى إلى تدريب 292 شخصاً من ذوي الإعاقات الذهنية و156 شاباً بدون إعاقات في الأشهر الثمانية عشر الماضية. وساهمت الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية في إعداد إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني من خلال المشاركة في حلقات عمل تشاورية إقليمية متعددة الأطراف والإسهام مباشرةً في محتوى الإرشادات.

ويستمر برنامج اللجنة الدولية لإعادة التأهيل البدني ومؤسسة *MoveAbility* في إقامة شراكات مع منظمات محلية معنية بذوي الإعاقة من أجل دعم الاحتواء الاجتماعي ووضع آليات الإحالة للاستفادة من خدمات إعادة التأهيل البدني.

[7] https://www.gettinghired.com/en/companies/american-red-cross

[8] https://www.handicap.fr/

باء- الهدف الاستراتيجي 2: أن يتمتع المعوقون بفرص متساوية للاستفادة من الخدمات والبرامج التي تقدمها الحركة والتي تتيح احتوائهم ومشاركتهم الكاملة

الإجراء التمكيني 2-1: أن تسعى كل مكونات الحركة إلى تعميم إشراك ذوي الإعاقة في البرامج والخدمات التي تقدمها

أفادت إحدى عشرة جمعية وطنية شاركت في الاستطلاع أنها لا تملك برامج شاملة تراعي الاحتياجات والقدرات المحددة للمعوّقين. وقالت 7 جمعيات وطنية إن أقل من 50 في المائة من برامجها تشمل الجميع. وقالت ست جمعيات وطنية أن أكثر من 50 في المائة من برامجها تشمل الجميع.

وتُعد جمعية الصليب الأحمر النيبالي مثالاً على تعميم إشراك ذوي الإعاقة في برامجها. إذ تلتزم جميع مستويات المنظمة بالسياسات والخطط التي تشير صراحةً إلى تغطية ذوي الإعاقة بالخدمات والبرامج. وعلاوة على ذلك، تعتمد الجمعية الوطنية للصليب الأحمر النيبالي على موارد بشرية متفانية لدعم نشر هذه الخطط والسياسات مع موظفين متخصصين في المساواة بين الجنسين والاحتواء الاجتماعي/ الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء ضمن عملية مواجهة الزلازل وغيرها من البرامج على حد سواء.

وهناك نقص في تعميم حصول ذوي الإعاقة المتسق والمنهجي والمتساوي على الخدمات وإشراكهم في عمليات الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وبرامجها وميزانيتها. غير أن المنظمتين لديهما بعض الأمثلة على إجراءات ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. فالاتحاد الدولي نشر الطبعة الثانية من المعايير الدنيا المتعلقة بالحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء في حالات الطوارئ في عام 2018. وتقدم هذه المعايير إرشادات تقنية بشأن كيفية مراعاة مسائل النوع الاجتماعي والإعاقة والسنّ والميول الجنسية والهويات الجنسانية في برامج مواجهة الطوارئ. ويُعمَّم إشراك ذوي الإعاقة، مع التركيز على الفتيات والنساء المعوّقات في كل المعايير الدنيا، والتدريب في مجال الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء والأدوات الأخرى. وتبنت اللجنة الدولية في عام 2018 إطار المساءلة أمام الأشخاص المتضررين. وأنشأت الفريق المعني بالمساءلة أمام الأشخاص المتضررين. وتُعمَّم مسألة إشراك ذوي الإعاقة في ظل إطار المساءلة أمام الأشخاص المتضررين في مجالات إدراج التنوع والمشاركة المجتمعية والحماية المجتمعية.

ويروّج الاتحاد الدولي بصفته وكالة تشغيلية معنية بالمأوى والمستقرات البشرية المبادئ التوجيهية المعنونة *الجميع تحت سقف واحد: المأوى والمستوطنات الشاملة التي تشمل ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ* (All Under One Roof: Disability-inclusive shelter and settlements in emergencies) في دورة الاتحاد الدولي العالمية المعترف بها على مستوى شهادة الماجستير بشأن البرامج المتعلقة بالمأوى (تُعقد مرتين في السنة، وهي معتمدة لدى جامعة أكسفورد بروكس في المملكة المتحدة). وبالإضافة إلى ذلك، يساهم الاتحاد الدولي، في إطار مشاركته في قيادة لمجموعة المأوى العالمية مع الصليب الأحمر الأسترالي والمجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، في تولي رئاسة الفريق العامل الفني التابع لمجموعة المأوى العالمية. ويقدم المستشار المعني بإشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة الدعم المستمر إلى الفريق العامل من خلال التخطيط الاستراتيجي والخبرة في مجال الإعاقة. وأجرى الفريق العامل في عام 2019 مراجعة مكتبية لرسم الخرائط الرئيسية للممارسات والسياسات الشاملة المتعلقة بالإعاقة في أوساط الجهات الفاعلة في مجال المأوى.

الإجراء التمكيني 2-2: أن تقدم كل مكونات الحركة خدمات محددة للمعوقين كلما كان ذلك لازماً ومناسباً

مثّل الدعم والمساعدة من أكثر الخدمات شيوعاً التي تستهدف ذوي الإعاقة والتي أفادت بها الجمعيات الوطنية (14 جمعية وطنية من أصل 24 جمعية وطنية شاركت في الاستطلاع)، مع إتاحة أجهزة المساعدة على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، تتوفر أشكال أخرى من الخدمات الهادفة، أي خدمات إعادة التأهيل البدني والتمكين الاقتصادي والأنشطة الاجتماعية والثقافية.

ويستفيد من برنامج التأهيل البدني التابع للجنة الدولية أكثر من 398.000 شخص سنوياً في 34 بلداً، من خلال 150 مشروعاً، بما في ذلك 142 جمة من مقدمي الخدمات، و3 مصانع تقدم تكويناً مهنياً و5 مؤسسات تدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم مؤسسة

MoveAbility 27 جهة من مقدمي خدمات إعادة التأهيل البدني وخمس مؤسسات تدريبية في 14 بلداً، ويستفيد منها حوالي 45.000 شخص من ذوي الإعاقة.

وأطلقت اللجنة الدولية في عام 2018 دورة تدريبية تجريبية بشأن الاحتواء الاجتماعي، بالتعاون مع شركة أديكّو في أديس أبابا، إثيوبيا، بهدف تعزيز احتواء ذوي الإعاقة اجتماعياً وإعادة إدماجهم في سوق عمل المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة. ويزداد عدد بعثات اللجنة الدولية التي تنظم أنشطة رياضية مخصصة للمعوّقين لتشجيع الاحتواء الاجتماعي والحد من الوصم بالعار المرتبط بالإعاقة. وعلاوة على ذلك، أصدرت اللجنة الدولية مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن الرياضة للمعوّقين، وتقديم خدمات بالكراسي المتحركة في الأماكن التي تفتقر إلى الموارد.

الإجراء التمكيني 2-3: أن تعتمد كل مكونات الحركة نهج الوقاية والتدخل المبكر للتصدي لأسباب العاهات

لم يكن في المتناول سوى معلومات قليلة عن نطاق تنفيذ هذا الإجراء التمكيني، مع أن الكثير من الجمعيات الوطنية وضعت برامج ترمي إلى تنفيذ عمليات إغاثة أولية، ولا سيما تلك الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة، مثل برنامج التحفيز المبكر للأطفال ذوي الإعاقة التابع لجمعية الصليب الأحمر البوتسواني.

الإجراء التمكيني 2-4: أن تنظر كل مكونات الحركة بشكل ناشط في اعتماد مبادرات مراعية للفوارق بين الجنسين للتخفيف من حدة الفقر ودرء العنف والحد منه ومواجهته في إطار برامجها وخدماتها، كلما كان ذلك مناسباً ولازماً

لم تُتح سوى معلومات قليلة عن البرامج والخدمات المندرجة في هذا المجال. غير أن جمعيات وطنية كثيرة وضعت برامج للتخفيف من فقر ذوي الإعاقة مثلاً من خلال تقديم خدمات كسب المعيشة والتمكين الاقتصادي. وقدمت جمعية الصليب الأحمر النيبالي مثالاً، إذ نفذت مشروعاً تجريبياً بالشراكة مع المنظمة الدولية للمعوّقين وبدعم مالي وتقني من الصليب الأحمر في هونغ كونغ والصليب الأحمر الدنماركي. ويشمل أحد المكونات الرئيسية للمشروع التجريبي زيادة فرص كسب المعيشة المتاحة أمام ذوي الإعاقة وأسرهم المعيشية، من خلال إدارة الأموال المقدمة إلى مجموعات المساعدة الذاتية والتدريب على اكتساب المهارات التقنية.

جيم- الهدف الاستراتيجي 3: أن تسعى كل مكونات الحركة إلى تغيير العقليات والسلوك من أجل تشجيع احترام التنوع، بما في ذلك إشراك ذوي الإعاقة

الإجراء التمكيني 3-1: أن تسعى كل مكونات الحركة إلى التأثير في السلوك وتغييره للتصدي للتمييز وتعزيز الاحتواء الكامل للمعوقين

في الاستطلاع الموجَّه للجمعيات الوطنية، أفادت 9 جمعيات وطنية من أصل 24 جمعية وطنية بتنظيم أنشطة توعية عامة تهدف إلى تغيير المفاهيم بشأن الإعاقة. وقدمت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مثالاً على الممارسة الجيدة لتعزيز وتحسين إدماج ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم المحلية من خلال سلوك نموذجي. وتنظم الجمعية الوطنية دورة تدريبية في لغة الإشارة للمتطوعين والأسر والأطفال والجامعات ومقدمي الخدمات والشرطة وغيرهم من المعنيين بغرض تسهيل احتواء الأشخاص الصم في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت 12 جمعية وطنية بإجراء دورة تدريبية للتوعية بالإعاقة لصالح الموظفين والمتطوعين مرة واحدة على الأقل في السنة.

وجرب الاتحاد الدولي دورة تدريبية أولية لموظفي الحركة عن إشراك ذوي الإعاقة/ التوعية بشأنهم وذلك بالشراكة مع المنظمات المحلية المعنية بذوي الإعاقة في عام 2019. وعُقدت هذه الدورة التدريبية التجريبية في نيروبي مع منظمات كينية معنية بذوي الإعاقة. وترأس مؤيدون لحقوق ذوي الإعاقة جلسات التدريب التفاعلية. وجربت اللجنة الدولية الدورة التدريبية مرة ثانية في عام 2019 في مدينة مشهد، بإيران لفائدة جهة شريكة محلية من مقدمي الخدمات، بالتعاون مع المنظمات المحلية المعنية بذوي الإعاقة.

وتعمل اللجنة الدولية على إدراج التحليلات المتعلقة بالتنوع، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإعاقة، في أدوات إدماج الموظفين. ويجري حالياً إعداد ملفات إعلامية للموظفين الجدد تضم تحليلا للمشاكل والحالات بشأن ديناميات الاحتواء والاستبعاد، بما في ذلك الحواجز التي يواجهها المعوّقون في مجتمعاتهم المحلية.

الإجراء التمكيني3-2: أن تسعى كل مكونات الحركة إلى زيادة معرفتها بالإعاقة من أجل تشجيع الممارسات المشفوعة بالأدلة

تضمن تقرير الاتحاد الدولي عن الكوارث في العالم لعام 2018 فصلاً مخصصاً لوضع المسنين وذوي الإعاقة في سياقات العمل الإنساني. ونُشر هذا التقرير على نطاق واسع في مناطق عمل الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية، والمنتديات العالمية مثل أسبوع الشبكات والشراكات الإنسانية في عام 2018.

وتواصل دائرة الشؤون القانونية والسياسية في اللجنة الدولية تعزيز الحماية الممنوحة للمعوّقين بموجب القانون الدولي الإنساني واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال نشر دراسات تهدف إلى توضيح العلاقة بين القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

- نُشرت صحيفة وقائع بعنوان "القانون الدولي الإنساني والإعاقة"، تلخص كيف يكمل القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الأحكام المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني السارية على ذوي الإعاقة.
- نُشر بيان موقف بشأن القواسم المشتركة بين القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من ناحية أشكال الحماية المطبقة على ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة، والمساهمات المحددة للقانون الدولي الإنساني في هذا الصدد.
- مستجدات بشأن أحكام القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بأسرى الحرب والمعتقلين المدنيين ذوي الإعاقة على التعليقات على اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977.

وبدأ برنامج اللجنة الدولية لإعادة التأهيل البدني في عام 2018 مشروعاً بحثياً باستخدام بياناته من سنوات لتحليل كيفية تأثير النوع الاجتماعي على نتائج إعادة التأهيل البدني والاستفادة من خدمات إعادة التأهيل البدني للمعوّقين والمواقف تجاهها في إطار مشاريع اللجنة الدولية.

الإجراء التمكيني 3-3: أن تدعم كل مكونات الحركة بشكل فاعل ذوي الإعاقة على نحو كامل وفعال مستخدمة وسائل الدبلوماسية الإنسانية

أفادت إحدى عشرة جمعية وطنية بتشجيع إشراك ذوي الإعاقة من خلال أنشطة المناصرة والدبلوماسية الإنسانية. وتشمل هذه الأنشطة إقامة شراكات مع المجالس الوطنية للإعاقة ومناصرة قضايا ذوي الإعاقة في البلديات والوزارات الحكومية، والمشاركة في الفعاليات الدولية العالمية. وعلى سبيل المثال، شارك الصليب الأحمر البريطاني والاتحاد الدولي ومؤسسة *MoveAbility* في مؤتمر القمة العالمي للإعاقة في عام 2018 الذي استضافته حكومة المملكة المتحدة وحكومة كينيا والتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة وقطعوا تعهدات فيه.[9]

وشملت الفعاليات وأنشطة التأييد الدولية العالمية الأخرى التي شجع فيها الاتحاد الدولي و/أو اللجنة الدولية، بما في ذلك مؤسسة *MoveAbility*، على إشراك ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، يوم المياه العالمي لعام 2018، واجتماع شبكة العمل العالمية بشأن الإعاقة في 2018، وأسبوع الشبكات والشراكات الإنسانية لعامي 2018 و2019، والقسم المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2018، وحلقات العمل المتعلقة بالمبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، ومؤتمر "المرأة نبع الحياة" لعام 2019. وأقامت اللجنة الدولية شراكة مع أكاديمية جنيف لإصدار تقريرها

[9] انظر: www.internationaldisabilityalliance.org/summit

عن الإعاقة والنزاعات المسلحة في عام 2019[10]. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة *MoveAbility* نالت جائزة للممارسات الابتكارية في مؤتمر Zero Project Conference لعام 2018 عن بشأن المنصة الوطنية لقطاع إعادة التأهيل البدني. ونشرت اللجنة الدولية الطبعة الثانية من Enable Makeathon في عام 2017. ونُفِّذ برنامج الابتكار هذا من نوفمبر 2017 إلى يناير 2018 لتمكين المبتكرين من جميع أنحاء العالم من استنباط حلول ابتكارية للمعوّقين.

دال- خبرات الموظفين والمتطوعين ذوي الإعاقة

أُجري استطلاع عام للموظفين والمتطوعين ذوي الإعاقة في الحركة الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم ذوي إعاقة لضمان إدراج وجهات نظرهم في هذا التقرير. وطُلب إلى المستجيبين تقييم مدى مواجهتهم للحواجز في مكان عملهم ومدى تقديم منظمتهم الدعم لتذليلها. وكان بإمكان المستجيبين الردّ على أسئلة اختيارية بشأن الصعوبات التي تعترض الأنشطة الأساسية باستخدام أسئلة مختصرة من أسئلة فريق واشنطن من أجل تحديد هوية المستجيبين ذوي الإعاقة. وأوصى 21 شخصاً معاقاً من أصل 82 مستجيباً على أساس فريق واشنطن بتقليص الصعوبات الوظيفية.[11]

الجدول 1- الخصائص الديموغرافية للمستجيبين وردودهم على استطلاع آراء الموظفين والمتطوعين ذوي الإعاقة		
النوع الاجتماعي (79 رداً)	نساء	%49.3
	رجال	%49.3
	غير ذلك	%1.3
المناطق (77 رداً)	منطقة أوروبا	%47
	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	%30
	منطقة آسيا والمحيط الهادئ	%21
	منطقة أفريقيا	%2
	منطقة الأمريكيتين	صفر %
هل تواجه تحديات أو حواجز تعيق تأدية دورك، فيما يتعلق بعاهتك؟ (82 رداً)	أبداً	%40
	قليلاً	%50
	كثيراً	%10
هل تشعر أن منظمتك بذلت محاولات معقولة لتذليل أي من هذه الصعوبات أو الحواجز؟ (82 رداً)	أبداً	% 12
	قليلاً	%31
	كثيراً	%46
	لا ينطبق	%11

ويمكن أن يقدم المستجيبون أيضاً معلومات نوعية عن الحواجز في مكان العمل وكيفية معالجتها في منظمتهم. وكان الحاجزان الرئيسيان الأكثر ذكراً هما 1) المواقف السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع المحلي وفي مكان العمل، و(2) عدم إمكانية الدخول إلى مكان العمل والمكاتب. وتباينت تجارب المستجيبين بشأن الحواجز التي تعالجها منظمتهم بين غياب تجهيزات معقولة، وإجراء القليل من التكييفات غير الكافية، وتلبية الاحتياجات في مكان العمل.

[10] انظر: Geneva Academy Briefing: Disability and Armed Conflict, https://www.geneva-academy.ch/joomlatools-files/docman-files/Academy%20Briefing%2014-interactif.pdf

[11] فريق واشنطن التابع للأمم المتحدة والمعني بإحصاءات الإعاقة. انظر: http://www.washingtongroup-disability.com/

4) الاستنتاجات والتوصيات

يُعد الإطار الاستراتيجي مهما وضروريا اليوم كما كان الحال عند اعتماده في عام 2015. و لايزال المعوّقون مستبعدين من العمل الإنساني من حيث الافتقار إلى الخدمات، وعدم المساواة في فرص المشاركة في عملية صنع القرارات، والتعرض لممارسات تمييزية في مجال التطوع والعمل في الحركة. وأدى إنشاء منصب المستشار المعني بإشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة في عام 2017 من أجل دعم هذه المسألة إلى حفز إشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة والتوعية بذلك في مكوناتها وفي العديد من المبادرات العالمية الشاملة للإعاقة، مثل الفريق العامل التابع للحركة المعني بذوي الإعاقة. ومع ذلك، نفتقر تماما إلى التمويل المخصص لتنفيذ مبادرات إشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة، وخاصة في البرامج التشغيلية وبناء قدرات مكونات الحركة، مما يعيق إحراز تقدم إضافي.

وبالنظر إلى أن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لا يزال غير كافٍ وغير شامل وغير متماسك في كل الحركة، تبقى التوصيات الواردة في التقرير المرحلي لمنتصف المدة لعام 2015 سارية كي تنفذها الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية، وهي:

- **تحسين البنى التحتية التي تسهّل تنقل ذوي الإعاقة ووصولهم وتوصيل المعلومات**
- **زيادة تعيين موظفين ومتطوعين ذوي إعاقة**
- **مواصلة تعميم إشراك ذوي الإعاقة في البرامج والخدمات، ولا سيما الفتيات والنساء المعوّقات وغيرهن ممَن يواجهن تمييزاً متعدداً ومتقاطعاً**
- **إقامة شراكات مع منظمات ذوي الإعاقة والمشاركة المفيدة معها**
- **التوعية بشأن إشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة ومناصرة هذه القضية، مع التشديد على نشر الإطار الاستراتيجي في كل الحركة**
- **تكوين المعرفة وجمع الأدلة من خلال التقييمات التي تشمل ذوي الإعاقة، مع التركيز بشكل خاص على جمع البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي والسنّ والإعاقة وتحليلها واستخدامها في التخطيط وفي عملية صنع القرارات.**

وبالنظر إلى قلة نشر الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوقين في أنشطة الحركة في معظم الفترة 2015-2019، **يُوصى مجلس المندوبين، حال الاطلاع على هذا التقرير، بأن يوصي باستلام تقارير متابعة في اجتماعي مجلس المندوبين لسنة 2021 وسنة 2023.**

ولم تكفِ النتائج الواردة في تقرير منتصف المدة للفترة 2015-2017 لتقييم مدى تنفيذ مكونات الحركة لمسألة إشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة. وحقق جمع البيانات لهذا التقرير النهائي نجاحاً أكبر إلى حد ما، لكنه يبقى غير كافٍ لتقديم نظرة شاملة. ومع ذلك، **يمكن للنتائج الواردة في هذا التقرير النهائي أن ترسيَ أساساً لجمع البيانات وإعداد التقارير في المستقبل.**

وأخيراً، **ينبغي أن تراجع مكونات الحركة** الإطار الإستراتيجي لإشراك ذوي الإعاقة في أنشطة الحركة **من أجل تحقيق التقدم والفعالية في موعد لا يتجاوز عام 2023. وعندها ينبغي تقييم وتحديد الحاجة المحتملة إلى تقديم قرار منقح جديد إلى مجلس المندوبين أو المؤتمر الدولي.**